

# بيان دولة قطر

يلقيه

سعادة الدكتور/ أحمد بن حسن الحمادي

الأمين العام

لوزارة الخارجية

رئيس وفد دولة قطر

أمام لجنة حقوق الطفل

بالدورة الخامسة والسبعين

مناقشة التقرير المشترك الثالث والرابع لدولة قطر

بموجب المادة (٤٤) من اتفاقية حقوق الطفل

جنيف – ٢٢ مايو ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

**سعادة رئيس وأعضاء لجنة حقوق الطفل الموقرين،،،،**

**السيدات والسادة.**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم - نيابة عن وفد بلادي- عن سعادتنا بالاجتماع مع لجننتكم الموقرة اليوم للحوار حول التقرير المشترك الثالث والرابع لدولة قطر، المقدمان بموجب المادة (٤٤) من اتفاقية حقوق الطفل.

إننا في دولة قطر ننظر بعين الرضا والتقدير إلى الدور الهام الذي تضطلع به لجننتكم الموقرة في مساعدة الدول الأطراف على تحسين وتقوية وتعزيز التزاماتها وتطبيقها لبنود وأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها، ونؤكد في هذا الصدد دعم دولة قطر وتعاونها التام مع اللجنة.

إن دولة قطر تنظر إلى الحوار التفاعلي مع اللجنة بوصفه عملية تبادلية تعزز التفاهم المتزايد بينها وبين اللجنة. وقد وجدنا أن العمل مع لجننتكم الموقرة ولجان الرصد الأخرى وما يشتمل عليه من حوار مفيد يمثل مصدر تشجيع لنا للمضي قدماً في سبيلنا نحو كفالة الحقوق وتحقيق الأهداف، كما أننا نعتبر عملية الاطلاع على التقارير من قبل اللجنة

فرصة ثمينة لنا للوقوف على أماكن القوة والضعف من أجل تحسين ممارساتنا الداخلية بصورة مستمرة. كما لا يفوتنا أن نشكر هذا الحوار التفاعلي الذي يجري بأسلوب يتسم بالموضوعية، والشفافية، وعدم الانتقائية، وبالمنهج البناء الذي ينأى عن المواجهة والتسييس .

### **السيد رئيس وأعضاء اللجنة،**

لقد جاء التقرير المعروض أمامكم ثمرة للتنسيق والتعاون في مجال رصد تنفيذ الاتفاقية بين كافة الجهات المعنية بالطفولة، حيث قامت بإعداده لجنة وطنية شكلها مجلس الوزراء الموقر في مايو ٢٠١٢ برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (آنذاك) و عدة جهات حكومية أخرى منها وزارة الخارجية، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ووزارة الداخلية (إدارة شرطة الأحداث)، ووزارة العدل، ووزارة التعليم والتعليم العالي، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء، والقوات المسلحة القطرية، والمجلس الأعلى للقضاء، والنيابة العامة (نيابة الأحداث- نيابة الأسرة). كما ضمت اللجنة جهات أخرى شملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة(آنذاك)، والمؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار بالبشر(آنذاك)، والمؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، والهيئة العامة لشؤون القاصرين.

وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لمعالجة أغلب الملاحظات والتوصيات التي تقدمت بها اللجنة الموقرة عند نظرها في التقرير الدوري الثاني للدولة. ولقد أدت عملية تقديم التقارير والملاحظات الختامية إلى جملة من الفوائد الفعلية لكفالة حقوق الطفل في بلادنا، ومن ذلك المردود الإيجابي المتمثل في زيادة الوعي لدى موظفي الدولة والدوائر الحكومية عن المدى الواسع لحقوق الأطفال التي كانت في الماضي محصورة في الخدمات الرئيسية وخصوصاً التعليم والصحة، كما أنها رفعت أيضاً درجة الوعي بالاتفاقية والحقوق المتضمنة فيها لدى الجمهور والجهات المعنية، وساعدت في إنشاء وتقوية المؤسسات الطوعية العاملة في مجال الطفولة. كما زادت عملية الحوار والملاحظات الختامية من وتيرة الإصلاحات التشريعية المستمرة المتعلقة بأوضاع الأطفال، وكذلك مراجعة السياسات الخاصة بالطفولة. لذلك نتطلع أن تكون حواراتنا مع اللجنة حافزاً لنا لتحقيق المزيد من التقدم في كفالة حقوق الأطفال.

### **سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،**

يعد موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان متضمناً حقوق الطفل خياراً استراتيجياً للدولة إذ يشكل العمود الفقري لسياسة الإصلاح الشامل (الدستوري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي) التي تنتهجها، حيث انعكس هذا الاهتمام في تطوير وتقوية البنية التحتية لحقوق الإنسان على مستوياتها التشريعية والمؤسسية. وقد تم التأكيد على ذلك في الرؤية الشاملة للتنمية (رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠) التي انطوت على محاور هامة تمس القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان في مجالات

التعليم والصحة والبيئة وحقوق العمالة الوافدة وتمكين المرأة وحقوق الطفل، وكذلك في استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١١ - ٢٠١٦) و الخطة الاستراتيجية التنموية الثانية (٢٠١٧ - ٢٠٢٢) اللتان تهدفان إلى تحويل أهداف الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ إلى واقع ملموس، حيث ترسم التطور العملي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية لدولة قطر في السنوات المقبلة.

وتعتبر مسألة حقوق الطفل من أهم أولويات التخطيط التنموي في دولة قطر، حيث تحظى باهتمام بالغ من قبل القيادة السياسية والمخططين المختصين في القطاعين الحكومي والخاص الذين لا يألون جهداً في سبيل تطوير الخطط والبرامج والمؤسسات المعنية بالطفولة بدرجة من الكفاءة والفاعلية، تحقيقاً لبقاء وسلامة الأطفال ونمائهم وحمايتهم من كافة أنواع العنف والاستغلال وضمان مشاركتهم في النشاطات المناسبة لأعمارهم.

وقد كفل الدستور الدائم لدولة قطر والتشريعات ذات الصلة حق الطفل في الحصول على الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والحماية الشاملة من مختلف أنواع العنف والاستغلال.

وقد شهدت الدولة خلال العقود الأخيرة الماضية إنجازات ضخمة في مجال بناء ونشر شبكة الرعاية الصحية الأولية ومراكز رعاية صحة

الأم والطفل، مما ساعد على إيصال الخدمات الصحية لكافة سكان الدولة. وعلى نفس السياق اتسعت رقعة التعليم في جميع المراحل الدراسية لتصبح في متناول كافة الأطفال. ومن جانب آخر حققت دولة قطر تطوراً في أنماط الحياة المعيشية والمزيد من أشكال الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع .

وقد عكست هذه الإنجازات تطوراً هاماً وإيجابياً في مؤشرات الطفولة والأمومة، كان أبرزها تدني مستوى وفيات الطفولة، وارتفاع معدلات الالتحاق في جميع المراحل التعليمية لكلا الجنسين، وارتفاع مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية؛ حيث حققت دولة قطر تقدماً ملحوظاً في مجال رفاه الطفل مادياً وصحياً وتعليمياً حيث حصل أكثر من ٩٥% من الرضع دون عمر السنة الواحدة على جميع أنواع اللقاحات الأساسية، وسجل معدل وفيات الرضع في قطر تحسناً كبيراً بمرور الزمن، حيث انخفض من ١٠ وفيات لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٤,٦ وفيات عام ٢٠١٥. وتحسنت معدلات الوفيات في الأعمار التي تتراوح من سنة إلى ٤ سنوات، حيث انخفضت من ٢,٣ في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٦ وفاة عام ٢٠١٥ للأطفال دون سن الخامسة. وبلغت نسبة التحاق الأطفال القطريين الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة برياض الأطفال نحو ٩٥,٤% عام ٢٠١٥، وبالنسبة للأحداث الجانحين طراً ارتفاع في عدد المستفيدين من برامج الإشراف والرعاية وإعادة تأهيل الأحداث الجانحين الذي ترعاه وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من ٢٤٧ عام ٢٠١١ إلى ٥٧١ عام ٢٠١٥ .

## سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،

لقد تضمن الدستور القطري العديد من الأحكام المتعلقة بالأسرة والأمومة والطفولة، حيث تنص المادة ٢١ على أن " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها". كما تنص المادة ٢٢ على أن " ترعى الدولة النشء وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال ، وتقيه من شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة". ووفقاً للمادة ٦ من الدستور فإن الدولة تحترم المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفاً فيها. كما وان المادة ٦٨ من الدستور أضفت على المعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

وقد صادقت دولة قطر على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها وحرصت على وضع المبادئ والأحكام الأساسية التي جاءت بها الاتفاقية وبروتوكولاتها موضع التنفيذ.

## سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،

في إطار حرص الدولة على تنفيذ توصيات لجننتكم الموقرة اتخذت الدولة العديد من الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى حماية الطفل ورعايته بما يحقق مصلحة الطفل الفضلى، حيث قامت الدولة في السنوات الأخيرة بانتهاج سياسة استراتيجية حيال التحفظات العامة

بغرض مراجعتها. ووفقاً لهذه الاستراتيجية فقد قامت الدولة بسحب تحفظها العام على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وسحبها الجزئي لتحفظها العام حول اتفاقية حقوق الطفل بشأن أي نصوص تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لينطبق فقط على المادتين (٢) و(١٤) من الاتفاقية، كما عمدت الدولة الى التخلي تماماً عن أسلوب التحفظات العامة عندما انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وحصرت تحفظاتها على بنود معينة مع بيان أسباب تلك التحفظات .

وشهدت الدولة في الفترة الممتدة بين مناقشة تقريرها الثاني في عام ٢٠٠٩ وتاريخ تقديم التقريرين الحاليين تعديلات تشريعية واسعة النطاق فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطفل، وقد تم التطرق بالتفصيل إلى هذه القوانين والتشريعات في التقرير المشترك للدولة المعروض أمامكم وفي الردود الخطية التي تقدمت بها الدولة بشأن قائمة القضايا المقدمة من لجنتم الموقرة.

وقد حظي موضوع حقوق الطفل باهتمام كبير في استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ والتي تضمنت استراتيجيات وبرامج قطاعية لتنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. ومن تلك الاستراتيجيات التي عُنت بالطفولة استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة، واستراتيجية قطاع الرعاية الصحية، واستراتيجية قطاع التعليم

والتدريب، واستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، والتي تم التطرق إليها في التقرير المشترك المعروض أمامكم وفي ردود الدولة على قائمة المسائل المقدمة من لجنتم الموقرة ، و قد تم تنفيذ العديد من البرامج و المبادرات المتضمنة فيها و الخاصة بالطفل.

### **سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،**

لم تقتصر مظاهر الاهتمام بالأسرة والطفولة على المجال التشريعي فحسب وإنما تعدت ذلك لتشمل البناء المؤسسي والاستراتيجي والسياسات والبرامج التي سعت لترجمة الحماية التشريعية للطفولة إلى واقع ملموس حيث تولت مؤسسات مركزية في إطار الدولة تنفيذ تلك السياسات، وتشكل إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية خط الحماية الأول للأسرة والطفولة والأمومة بدولة قطر، والتي تم إنشاؤها بموجب القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ الخاص بالهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية حيث تختص بعدد من المهام التي تكفل مصلحة الطفل الفضلى كتطبيق الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأسرة، وزيادة وعي المجتمع بالتحديات والقضايا الأسرية والاجتماعية وآثارها، وتنفيذ مشاريع وبرامج تنمية وتطوير قدرات المرأة، وإعداد وتنفيذ برامج للوقاية من انحراف الأحداث، وتأهيل المنحرفين ومواجهة المشكلات الاجتماعية في مجال الأحداث، والإشراف على دور الرعاية الاجتماعية المخصصة لرعايتهم وتأهيلهم. كما تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لرعاية وحماية الأطفال مجهولي الأبوين، بالإضافة

إلى اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية والبرامج المتعلقة بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والإشراف وإصدار التراخيص لدور الحضانة، وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل؛ لمناقشة كافة قضايا الأسرة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى بالدولة.

كما تم تأسيس العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الطفل وحمائته في الفترة التي أعقبت تقديم الدولة لتقريرها المشترك، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٣ بهدف تنمية منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها وتعزيز قدراتها وتفعيل دورها في المجتمع، مرتكزة في ذلك على رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ومبادئ حقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالعمل الاجتماعي التي صادقت عليها دولة قطر، حيث تتولى المؤسسة الإشراف والرقابة على المؤسسات والمراكز التالية: مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، ومركز الاستشارات العائلية، ومركز رعاية الأيتام، ومركز تمكين ورعاية كبار السن، ومركز الشفح للأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز الإنماء الاجتماعي، ومبادرة بست بديز- قطر (BEST BODIES).

وفي يونيو من عام ٢٠١٥ تم تعديل النظام الأساسي لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (المؤسسة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعي سابقاً)، حيث تم تعزيز منظومة الحماية والتأهيل الاجتماعي للفئات المستهدفة في دولة قطر من ضحايا العنف والتصديع الأسري من النساء والأطفال والمعرضين لذلك. وتجدر الإشارة إلى أن المركز يعد مؤسسة

خاصة ذات نفع عام ويخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام وتعديلاته .

ويختص مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي باتخاذ كل ما من شأنه تحقيق أهدافه وتفعيل دوره كتوفير الإيواء المؤقت للفئات المستهدفة، وتأسيس خط ساخن لاستقبال البلاغات المتعلقة بالفئات المستهدفة وتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والقانونية اللازمة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية لغير القادرين، كما يختص المركز بتنفيذ برامج متخصصة لتمكين وتأهيل ضحايا العنف والتصدع الأسري من النساء والأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع، ورفع وعي المرأة بحقوقها وواجباتها وتعزيز ثقتها بنفسها وقدراتها، وعقد الندوات والدورات التدريبية وإصدار النشرات والكتيبات الإرشادية والدوريات ذات الصلة بأهداف المركز واختصاصاته.

كما يقوم المركز باستقبال كافة الحالات التي تتعرض للعنف من فئتي النساء والأطفال والمعرضين لذلك؛ حيث يقدم مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي وكافة سبل الدعم لضحايا العنف من النساء والأطفال، والممثلة في الحماية، والتأهيل، والرعاية المتكاملة دون النظر إلى جنسية المجني عليها سواء كانت قطرية أم غير قطرية، وهو ما أكدت عليه المادة (٤) من النظام الأساسي المعدل لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي.

## سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،

تواصلت جهود الدولة الرامية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان متضمناً ذلك حقوق الطفل بعد تقديم التقرير المشترك للجنةكم الموقرة. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأطلعكم على أهم وأبرز التطورات التي قامت بها الدولة مؤخراً :

- حققت دولة قطر تقدماً لافتاً على المستوى الدولي، وأصبحت الأولى عربياً والثالثة والثلاثين عالمياً بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP التابع للأمم المتحدة، والذي جاء تحت عنوان "التنمية البشرية للجميع"، حيث أظهر التقرير أهم المؤشرات والإحصاءات التي تبرز ترتيب الدول، من خلال عرض كامل لما حققته، كما أبرز التقرير التطور الذي شهدته الدول في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد أشار التقرير الى ارتفاع المؤشر العام للتنمية البشرية في دولة قطر من ٠,٨٥٥ في تقرير ٢٠١٥ إلى ٠,٨٥٦ في تقرير ٢٠١٦، حيث يعكس هذا الارتفاع التطور في مجالات التعليم والصحة والنتائج المحلي الإجمالي.

- إطلاق دولة قطر الخطة الوطنية للتوحد ٢٠١٧-٢٠٢١ والتي تم إعدادها من قبل مجموعة عمل وطنية للتوحد في إبريل ٢٠١٥ تتألف من أفراد أسر ذوي التوحد وممثلين عن الجهات العامة والخاصة الرئيسية للعمل معاً من أجل وضع نهج شامل ومتكامل لرعاية الأفراد ذوي التوحد من مختلف الأعمار، كما تم تشكيل فرق عمل خاصة في

المجالات الرئيسية ذات الأهمية لضمان أن الخطة التي تم إعدادها وتطويرها شاملة وعملية وقابلة للتطبيق، وتستجيب لاحتياجات وحقوق ذوي التوحد. وتحدد الخطة الوطنية ٤٤ توصية لتنفيذها بحلول عام ٢٠٢١.

- صدور القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية المدنية، حيث كرس القانون تعزيز ضمانات الأمومة، من تخصيص ساعات إضافية للرضاعة و تمديد مدتها لسنتين ، و تحديد إجازة الأمومة وأخرى لرعاية الطفل المعاق.

- قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي التاسع لعام ٢٠١٧ المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٣/١م بالموافقة على تشكيل اللجنة الوطنية الحكومية المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

- قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر .

- لقد أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بالتعاون الدولي فسخرت طاقاتها البشرية والمالية في هذا المجال. وعلى هذا الأساس بادرت دولة قطر إلى تقديم الدعم التنموي للدول النامية والأقل نمواً في مختلف أرجاء

العالم، حيث بلغت المساعدات والمعونات الإنسانية والتنمية (حكومية وغير حكومية) التي قدمتها دولة قطر خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥ ما قيمته ثلاثة عشر مليار ومليون وستة وسبعون وستمئة وتسعة وتسعون ألفاً وسبعمائة وواحد وثمانون ريالاً قطرياً (١٣,١٧٦,٦٩٩,٧٨١) ، لمصلحة (١٠٠) دولة في مختلف أنحاء العالم، وخاصة الدول الأقل نمواً.

ولا تقتصر مساهمات الدولة على تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى طرح مبادرات إنسانية وإنمائية على الصعيد الدولي، حيث قامت الدولة بطرح عدد من المبادرات منها على سبيل المثال لا الحصر مبادرة "هوب فور" ومبادرة "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن" ومبادرة (صلتك) ومؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (روتا) ومبادرة علم طفلاً. وقد ساهم هذا الدعم التنموي في تحقيق العديد من الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول بما في ذلك تعزيز حقوق الطفل في الصحة والتعليم على سبيل المثال.

### **سعادة رئيس وأعضاء اللجنة،**

ونحن في دولة قطر نتطلع إلى حوار موسع وبناء ومفيد مع لجننتكم الموقرة حول كل المسائل المتعلقة بحقوق الطفل ذات الصلة ونأمل بأن يغتتم أعضاء اللجنة هذه الفرصة لطرح أسئلتهم آخذين في الاعتبار طبيعة الأجهزة الحكومية الوطنية ومجالات الخبرة الممثلة اليوم هنا في وفدنا. كما أرجو أن تساهم النقاط التي ضمناها في هذه الكلمة في

